

٨٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

تعويض أسعار الصرف
دراسة تحليلية في ضوء التجربة الحديثة
للنظام النقدي الدولي.

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

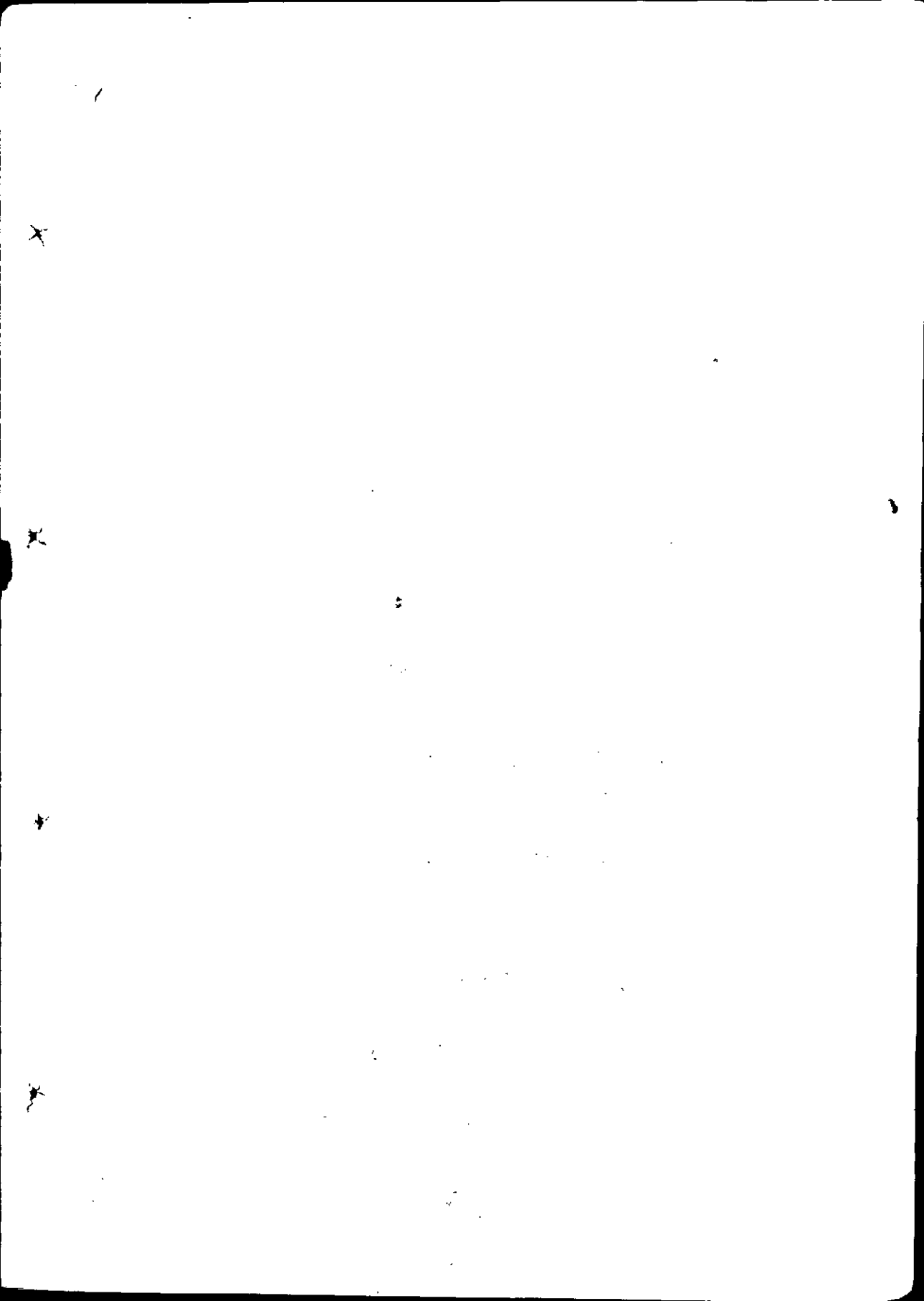
عواطف حسين النقاش

مدرس الإقتصاد المساعد
بكلية الحقوق - جامعة الزقازيق

إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد جامع
أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد بالكلية

١٩٨٣



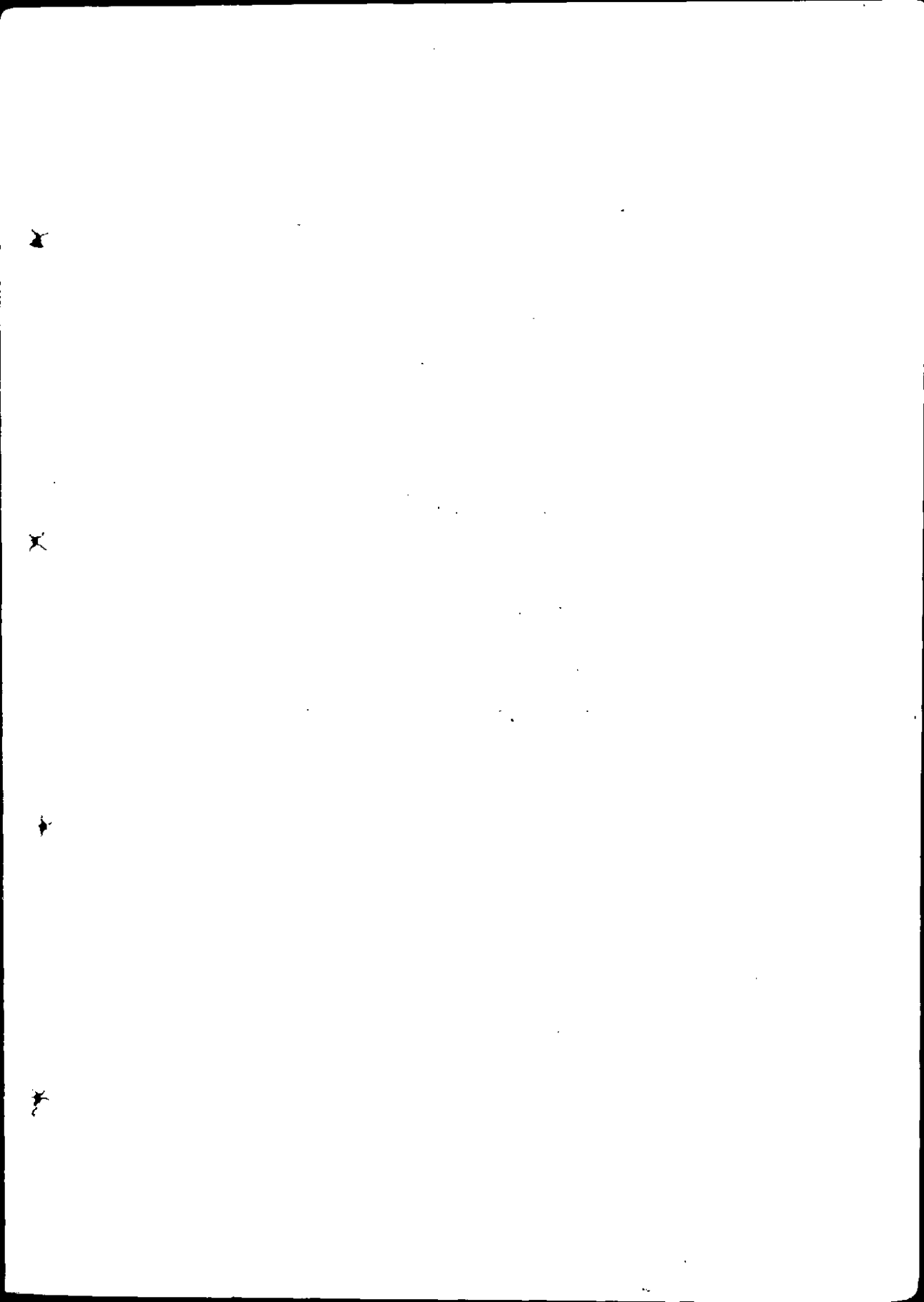
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤

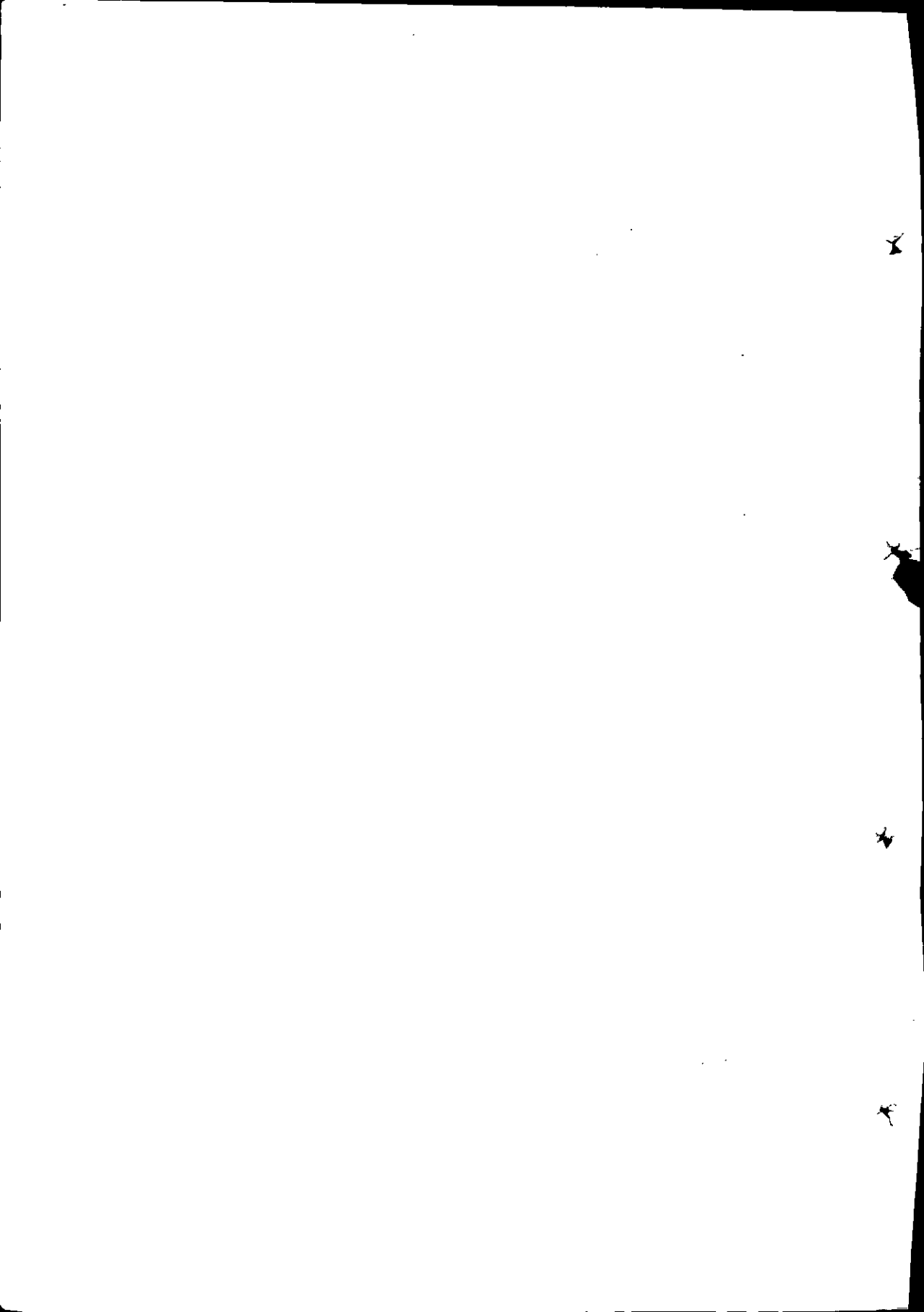
.. الهدى ..

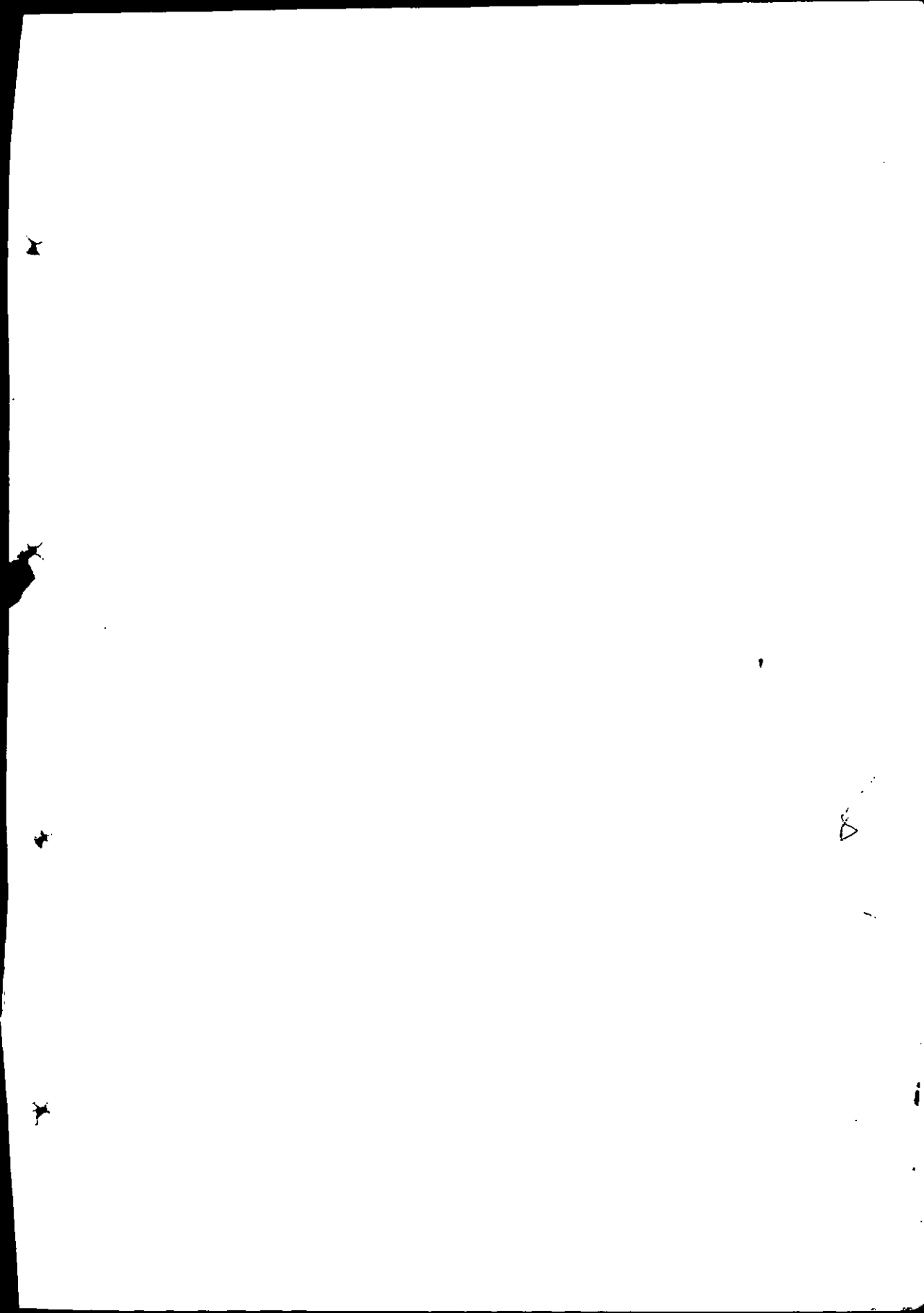
إلى أستاذي الجليل

الأستاذ الدكتور / أحمد جامع

٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤







بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ما هو جدير بالذكر أن عالمنا المعاصر يعيش في ظل نوعيات مختلفة من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ففيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية فإن من بينها ما لفت نظرنا واستوقفنا بشدة ، ونقصد بذلك ازمات النظام النقدي الدولي التي تعاقبت خلال العقدين الآخرين بدءاً بازمة الذهب وانتهاءً بازمة الدولار وما تخلل ذلك من ازمات تعرض لها العنك الفرنسي والمارك الالمانى والليرة الايطالية والجنيه الاسترليني .

والنظام النقدي الدولي مثله كمثل اى نظام وضعى آخر لا يتمتع بالازلية او الخلود بل هو محل للتعديل أو التبدل وفقاً للظروف الاقتصادية التى تليه .

ان موسى النظام النقدي الدولي التى شاهدناها كانت نتيجة للانهييار الفعلى لنظام بريتون وودز وذلك بعد أن فقد هذا النظام حجر الزاوية الذى يقوم عليه ونعنى بذلك الثقة فى الدولار الامريكى . كما أن غنى الازمة النقدية الدولية منذ سنة ١٩٧١ وما أدت اليه من صعوبات تتعلق بالمبادلات الدولية وحركات رؤوس الاموال ، هذا بالإضافة الى وجود ظاهرة جديدة لم يألفها الاقتصاد الدولي من قبل وهى اقتران التضخم بحدوث ارتفاع فى معدلات البطالة .

كل ذلك كان من شأنه ان يحى من جديد الجدل التقليدى حول افصلية نظامى ثبات وتعويم اسعار الصرف وايهما له القدرة على الصمود

في مواجهة التغيرات الاقتصادية المضطربة وان مرونة اسعار الصرف
التي طالما قبلت دائما برفض السلطات النقدية لها سواء على
المستوى الوطني أو على المستوى الدولي ، والتي تؤكد رفضها في ظل
اتفاقية بريتون وودز ، أصبح لها بريق وجاذبية يحملان في طياتهما
امل اصلاح النظام النقدي الدولي .

ولقد كان للافتراضات النظرية والخاصة بقدرة نظام تعويم اسعار
الصرف على حل جميع مشاكل النظام النقدي الدولي وبالتالي مشكلة
التضخم والاختلالات المستمرة في موازين المدفوعات بالاضافة الى
قدرته على تمكين الدول التي تعتقه من اتباع سياسات اقتصادية
من شأنها ان تحقق الاهداف الداخلية الاقتصادية ، وحماية هذه
الاقتصاديات الوطنية من الاضطرابات الاقتصادية التي تنشأ في الخارج ،
اكبر الاثر في أن تتجه انظار صانعي السياسة الى هذا النظام .

الا اننا نرى أن هذه المزايا النظرية التي طالما قبلت في صالح
نظام تعويم اسعار الصرف ، لم تكن جديدة سواء بالنسبة للاقتصاديين
أو بالنسبة لصانعي السياسة ، بل كان اعتناقها مجرد محاولة
من الدول للهروب من القيام باصلاح جذري للنظام النقدي الدولي
في ظل هذه الاوضاع الاقتصادية غير المستقرة ، وذلك من وجهة نظرنا .

كذلك فقد كان صانعو السياسة يرون في هذا النظام انه يمكن
ان يخلق بينهم وبين التزاماتهم نحو التدخل في اسواق الصرف لصالح
الدولار الأمريكي وفي مواجهة عملات دولهم ، الامر الذي كان يضر
بالاوضاع الاقتصادية في هذه الدول .

في حين كان قبول هذا النظام بالنسبة للولايات المتحدة
الامريكية يقصد به الحفاظ على ما هو الوجه وحتى يتحقق لها هدفان
احدهما هو عدم الاعلان الدولي بأن الدولار الأمريكي لم يعد صالحا
كأساس متين للنظام النقدي الدولي ، والاخر هو فرض نوع من الامر الواقع
على الدول بأن الدور النقدي للذهب قد انتهى بانتهاء قابليته
تحويل الدولار الى ذهب مع استمرار الدولار في القيام بالدور الرئيسي
في المعاملات الدولية .

ومن ثم ، يمكن أن يتأكد لنا جميعا أن الاجراءات التي اتخذها
صندوق النقد الدولي لم تكن كافية من أجل اصلاح النظام النقدي
الدولي بل كانت بمثابة تعديل من شأنه أن يجعل نظام تعويم
اسعار الصرف يسلك سلوكا رشيدا في مواجهة المتغيرات الاقتصادية .

وطبقا للمفهوم الاقتصادي للنظام النقدي الدولي ، فإن هذا النظام
يجب أن يزود الدول باتفاقات دولية من شأنها أن تحقق لها اكبر
قدر من النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة وذلك في ظل
استقرار الاسعار الداخلية . ولكي يتحقق اكبر قدر ممكن من النمو
الاقتصادي ، يجب ان يوفر النظام النقدي الدولي الوسائل الكفيلة بقيام
التجارة والاستثمار الدوليين على أفضل وجه . وقد يكون استقرار
الاسعار ليس في الحقيقة هدف اقتصادي ، في حد ذاته بل هو
في الاساس وسيلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية . الا أن أهمية
استقرار الاسعار ، نظرا لاسباب اجتماعية وسياسية يكون لها من القوة
ما يجعلها من الاهداف الاقتصادية .

وهنا نحب أن ننوه باننا سوف نستعمل مرونة اسعار الصرف

كمرادف لتعويم اسعار الصرف ، هذا بالاضافة الى اننا نقصد بثبات اسعار الصرف هو تحديد الدولة لثمن عملتها فى شكل عدد معين من وحدات العملة الاجنبية أو فى شكل وحدات حقوق السحب الخاصة ، وقيام البنك المركزى لهذه الدولة بالتدخل فى أسواق الصرف للحفاظ على سعر عملة هذه الدولة فى حدود هامش التقلب المسموح به على جانبى سعر الصرف . اما تعويم اسعار الصرف فيترك تحديد سعر صرف عملة الدولة طبقا لظروف العرض والطلب فى اسواق الصرف وامتناع البنوك المكزية عن التدخل فى اسواق الصرف لمساندة سعر صرف هذه العملة .

وسوف تنصب الدراسة فى هذه الرسالة على تحليل آثار تعويم اسعار الصرف على الاوضاع الاقتصادية الداخلية دون ما التطرق الى آثاره على التجارة الخارجية والاستثمار ذلك أنهما يمكن أن يكونا محلا لرسالة قائمة بذاتها .

اى ان اختيارنا ينصب على أثر تعويم اسعار الصرف على السلوك الاقتصادى الداخلى وعلى ذلك سوف يكون محور الرسالة هو محاولة الاجابة على التساؤل ، حول علاقة تعويم اسعار الصرف واحتياطات الصرف الاجنبى بظاهرة التضخم وكذلك حول مدى قدرة هذا النظام فى اضافة مزيد للفعالية للسياسة النقدية الوطنية وكذلك حول امكانية الحماية التى يصبغها نظام تعويم اسعار الصرف على الاقتصاديات الوطنية من الاضطرابات الاقتصادية ذات المنشأ الخارجى . ويمكن اعتبار التساؤلين الآخرين سواء الا واحدا وهو مدى استقلال السياسات الاقتصادية الداخلية فى ظل تعويم اسعار الصرف .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الرسالة تقوم على تحليل —
ما هو قائم ، أي تحليل الآثار الفعلية لتعويم أسعار الصرف على
السلوك الاقتصادي الداخلي وأن وردت الإشارة إلى وجوب إجراء
بعض الإصلاحات في مختلف المواضع .

وتنقسم الرسالة إلى قسمين :

القسم الأول : يهتم ببحث علاقة أسعار الصرف واحتياطيات الصرف
الأجنبي بظاهرة التضخم .

القسم الثاني : نبحث فيه تأثير تعويم أسعار الصرف على السياستين
النقدية والمالية . وأن كان التركيز سوف يكون أكثر
على السياسة النقدية عندما نتعرض للتحليل الحديث
لهذا الموضوع .

وقبل الاسترسال في هذا التحليل سوف نبدأ بباب تمهيدى
لبيان مراحل تطور النظام النقدى الدولى منذ اتفاقية بريتون وودز ،
وحتى انتشار تعويم أسعار الصرف فى مارس سنة ١٩٧٣ .

مساب تمهيدي

في ١٥ أغسطس سنة ١٩٧١ انتهت فترة من تاريخ النظام النقدي الدولي وذلك حينما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون انتهاء قابلية تحويل الدولار الى ذهب ، فبهذا الاعلان تم رسميا الاعتراف بانتهاء نظام بريتون وودز الذي أسس في يوليو سنة ١٩٤٤ والذي استمر قرابة ثلاثة عقود .

وعلى هذا ينقسم هذا الباب الى خمسة فصول

- الفصل الاول - الاتجاهات الخاصة باقامة نظام نقدي دولي .
- الفصل الثاني - المرحلة الاولى للنظام النقدي الدولي .
- الفصل الثالث - تطور النظام النقدي الدولي حتى نهاية الخمسينات .
- الفصل الرابع - المرحلة الانتقالية للنظام النقدي الدولي " بدايات الستينات " .
- الفصل الخامس - المرحلة الاخيرة في النظام النقدي الدولي " انتهاء قابلية تحويل الدولار الى ذهب " .

الفصل الاول

الاتجاهات الخاصة باقامة نظام نقدي دولي

بعد أن لاحظت بشائر التصريد أ الحلفاء في التفكير الجدي لأصلاح العديد من المشاكل الاقتصادية وخصوصا ما يتعلق منها بالنظام النقدي الدولي ، وتحقيقا لذلك فقد عقد مؤتمر في بريتون وودز من ١ الى ٢١ يوليو سنة ١٩٤٤ والذي كان من ثماره وضع الاتفاقية الخاصة بإنشاء صندوق النقد الدولي الذي يهدف الى اقامة حرية التجارة الخارجية والمدفوعات الدولية مع الحفاظ على درجة عالية من الدخل والعمالة .

فأتفاقية بريتون وودز كانت تهدف في الاساس الى تجنب مآسى الثلاثينات حيث فرضت القيود على حرية التجارة والاعانات الخاصة بصادرات الدول والتنافس على تخفيض أسعار صرف مختلف العملات في محاولة لاكتساب مزايا تنافسية وحل المشاكل الداخلية وخاصة البطالة والتوصل الى تحقيق فوائض في موازين المدفوعات على حساب الدول الأخرى وقد عرف ذلك بسياسة افقار الجار .

وفي هذا المؤتمر ناقشت عدة وجهات نظر كان أهمها خطة كينز وخطة هوايت .

وسنتولى عرض هذا الفصل في مباحث ثلاثة :

- المبحث الاول : خطة كينز .
- المبحث الثانى : خطة هوايت .
- المبحث الثالث : المقومات الاساسية لصندوق النقد الدولي .

المبحث الأول

خطة كينز

أن نحوى هذه الخطة ، قيام اتحاد مقاصة دولية وإيجاد عملة دولية تسمى البانكور . وهذا الاتحاد عبارة عن غرفة مقاصة دولية اعضائها البنوك المركزية للدول الاعضاء فى هذا الاتحاد ويقوم الاتحاد بعمليات المقاصة بين الدول بالنسبة لما ينشأ من حقوق وديون تجاه بعضها البعض ، وتسوى حسابات الاتحاد من خلال الوحدة النقدية الدولية المشار اليها . ويقوم الاتحاد فتح حساب خاص لكل دولة عضو فيه - حساب دائن لحقوقها وحساب مدين لديونها - وتقبل كافة الدول البانكور كعملة دولية لتسوية جميع المدفوعات الدولية بينها . فكل دولة يمكنها أن تستخدم حقوقها بالبانكور فى دفع ما عليها للدول الاخرى وبذلك فانه يمكن تحقيق التسوية متعددة الاطراف للمدفوعات الدولية . وهنا لم يهمل دور الذهب فى هذا الخصوص حيث حددت قيمة البانكور بوزن معين من الذهب وكذلك الشأن بالنسبة للعملة الوطنية للدول الاعضاء ، وبالتالي يتحدد سعر كل عملة بالنسبة للبانكور . ولا يمكن لأية دولة ان تطلب تحويل حقوقها لدى الاتحاد الى ذهب أو تسحب هذه الحقوق منه ، أى ان قابلية التحويل للبانكور تكون فى اتجاه واحد من ذهب الى بانكور وليس العكس . وسوف يكون حساب الاتحاد متوازنا دائما لأن الزيادة فى دائنية دولة ما سوف تقابلها زيادة فى مديونية دولة أخرى بنفس النسبة .

وتتحدد حصة كل دولة لدى الاتحاد بداية على اساس متوسط

قيمة صادراتها وواراداتها خلال بضع سنوات فيما قبل الحرب العالمية الثانية . ولا تلتزم الدولة بدفع أية مبالغ من ذهب او عملات بمقدار حصتها للاتحاد ، فحصة كل دولة تتمثل فقط فى قيودات حسابية لدى الاتحاد بالبانكور ويمكن بطبيعة الحال تغيير هذه الحصص بتغيير الظروف الدولية .

والجدير بالذكر ان مديونية كل دولة لا يجوز ان تتعدى مقدار حصتها لدى الاتحاد وهذا من شأنه ان يضع حد أقصى لعجز ميزان المدفوعات الدولة فى مواجهة الدول الاخرى ، وهناك اجراءات تطبق قبل الوصول الى هذا الحد الاقصى وذلك بهدف التعجيل بتحقيق توازن موازين المدفوعات . وقد اقترح كينز بالنسبة للدول صاحبة العجز فى ميزان مدفوعاتها أن يفرض عليها فائدة ١ % على قيمة الزيادة فى مديونيتها للدول الاخرى اذا جاوزت هذه المديونية ربع حصتها لدى الاتحاد و ٢ % اذا جاوزت نصف هذه الحصة . وعلى الدولة ان تحصل على موافقة مجلس اتحاد المقاصة الدولية قبل زيادة مديونيتها للدول الاخرى على ربيع حصتها خلال العام . وبالنسبة لزيادة هذه المديونية على نصف حصة الدولة فلمجلس الاتحاد ان يشترط عليها تخفيض سعر صرف عملتها او وضع قيود على صادرات رؤوس الاموال منها أو تحويل جزء من احتياطياتها من الذهب والعملات الأخرى الى الاتحاد كما ان له الحق ايضا فى التوصية باتخاذ السياسات الاقتصادية اللازمة لعلاج الاختلال فى مديونيتها . اما اذا جاوزت مديونية الدولة ثلاثة ارباع حصتها لمدة عام أو زاد معدل مديونيتها بصورة لا مبرر لها ، فلمجلس اعتبارها عاجزة عن دفع ما عليها مما يحرمها من زيادة مديونياتها للدول الأخرى بالبانكور لدى الاتحاد ، هذا